



تقرير حال القدس (3)

ما بين تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2015

تصدره إدارة الأبحاث والمعلومات

في

مؤسسة القدس الدولية



## تقرير حال القدس (3)

تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2015

حول التقرير ومنهجيته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي ويُقدّم قراءةً منهجيّةً لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروع تهويدي شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاها دولة الاحتلال والجمعيات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيين المعتمدين على قدراتهم الذاتية وقليلٍ من الدعم الخارجي.

ويتتبع التقرير التطوّر الميداني لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيين هما:

التهويد الديني والثقافي: يشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هويّة القدس ولا سيما المسجد الأقصى والبلدة القديمة من خلال الحفريات الهادفة إلى بناء مدينة تاريخية يهودية أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصريّة الإسلاميّة للمسجد الأقصى وتحويله من معلمٍ إسلامي إلى موقعٍ ديني مشتركٍ مفتوحٍ أمام أتباع الديانات كلها، وكذلك الاعتداء على المقدسات الإسلاميّة والمسيحية في المدينة. يُضاف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربي للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابعٍ يهودي، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. كما يشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحياً كـ "عاصمةٍ يهودية" وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة من خلال اختلاق الآثار وبناء المتاحف اليهودية في سائر أرجاء المدينة.

التهويد الديموغرافي: يشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين. الأوّل هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات اليهودية للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزية إلى المدينة، وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكّان المقدسيين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصادية صعبة عليهم، فضلاً عن آثار الجدار العازل.

أمّا التطوّر السياسي لمشروع التهويد فيتتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسيّة لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها لا سيما دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينيّة وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربيّة وبعض الدول الإسلاميّة. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس كما يرصد أي تطوّر في الموقف السياسي العام لهذه الأطراف تجاه المدينة.



#### 4..... الملخص التنفيذي

##### أولاً: الموقف الميداني في القدس:

##### تطور مشروع التهويد الديني والثقافي:

- أشهر عجاف على الأقصى والاحتلال يجرم الرباط فيه: الأقصى بين معمودية الدم ومكابدة الحصار.....7

##### تطور مشروع التهويد الديموغرافي:

- أعمال توسيع في مستوطنة "معاليه زيتيم" والاتحاد الأوروبي لتفعيل وسم منتجات المستوطنات....11
- "عطيرت كوهنيم" مستمرة في التوسع الاستيطاني في سلوان.....13
- التعليم في القدس: الاحتلال يهمل تطوير القطاع ويشوّه العملية التعليمية.....15

##### ثانياً: الموقف السياسي في القدس:

- الموقف الأردني حيال انتهاكات الاحتلال في الأقصى: قلق وغضب وتحذير من "تأثر العلاقات" مع إسرائيل.....18
- عباس في الأمم المتحدة: أما أن لهذه العذابات أن تتوقف؟.....20
- الحراك الشعبي يعود من بوابة المسجد الأقصى.....22

## الملخص التنفيذي

مهدت التطورات التي شهدها الربع الثالث من عام 2015 لما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً من موجة تحركات ضد الاحتلال وممارساته. فالإجراءات التي اعتمدها الاحتلال لاستيعاب الهبة الشعبية التي انطلقت بعد استشهاد الفتى المقدسي محمد أبو خضير حرقاً على يد مستوطنين كانت تمهد لتصعيد إسرائيلي تجدد بعد انتهاء عيد الفطر وبالتزامن مع احتفال الاحتلال بما يسمى ذكرى خراب المعبد حيث اقتحم الأقصى في 2015/7/26 عدد من المستوطنين يتقدمهم عضو "الكنيست" وزير الزراعة في حكومة الاحتلال أوري أريئيل الذي نشر على الإنترنت مقطع فيديو يؤدي فيه صلاة تلمودية في الأقصى في 2015/9/13. واتخذت سلطات الاحتلال قرارات تصعيدية استهدفت بشكل خاص حركة الرباط في الأقصى، لا سيما النساء اللواتي فرض الاحتلال إجراء يقضي بمنعهن من دخول الأقصى بالتزامن مع فترة الاقتحامات الصباحية بالإضافة إلى "لائحة سوداء" بأسماء مرابطات لا يزلن ممنوعات من الدخول إلى الأقصى حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. حالة الغليان في القدس تفاعلت مع قتل الاحتلال كلاً من ضياء التلاحمة وهديل الهسلمون في الخليل وأحمد خطاطبة في نابلس في أيلول/سبتمبر وقبل ذلك مع إحراق مستوطنين عائلة فلسطينية في بلدة دوما بنابلس شمال الضفة الغربية أدت إلى استشهاد الرضيع علي دوابشة ليلحق به أبواه في وقت لاحق من دون أن يتخذ الاحتلال أي إجراءات بحق المعتدين.

إذاً، على مستوى التهويد الديني والثقافي، شهدت مدة الرصد إجراءات متوالية استهدفت المسجد الأقصى ببشره وحجره عبر استهداف المرابطين والمرابطات، واقتحام المسجد ووصول قوات الاحتلال إلى منبر نور الدين زكي وإلقاء القنابل الدخانية والرصاص الحي في المصلى القبلي وفي باحات المسجد. وتصاعدت خلال مدة الرصد عملية استهداف المرابطين والمرابطات ووصلت إلى إصدار وزير الجيش في حكومة الاحتلال، موشيه يعلون، قراراً باعتبار المرابطين والمرابطات تنظيمًا خارجاً عن القانون.

وعلى صعيد التهويد الديموغرافي شهدت مدة الرصد استمرار عمليات البناء الاستيطاني في ظل محاولة من سلطات الاحتلال الموازنة بين متطلبات إرضاء الشارع الإسرائيلي وعدم إغضاب الولايات المتحدة تحديداً والتي تتخوف من تصاعد الحراك في القدس بسبب الاستيطان. وكان التطور الأبرز في البناء الاستيطاني قيام جرافات الاحتلال بتجريف الأراضي المحاذية لمخفر الشرطة السابق في حي رأس

العمود، ووضع مكعبات أسمنتية على جانب الطريق بهدف ضم الأراضي إلى مستوطنة "معاليه زيتيم". وقد رست المناقصة على شركة إسرائيلية لبناء وتوسيع المستوطنة بعدما كانت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية الاحتلال في القدس أقرت مخططات لتوسيع "معاليه زيتيم" مطلع عام 2015. وأصدرت بلدية الاحتلال في القدس رخصة لبناء جديد سيضاف إلى المستوطنة من المقرر تخصيصه للاستخدام العام ولكنه سيخصص للمستوطنين حصراً، على الرغم من أن الأراضي التي يقام عليها المبنى صودرت من المقدسيين. وبالتوازي مع ذلك، استمرت عملية تمدد جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية في حي سلوان جنوب الأقصى ووجهت سلطات الاحتلال إنذاراً إلى عائلة أبو ناب التي تقطن مبنى في حي بطن الهوى بوجوب إخلاء المنزل حيث توج هذا الإنذار بإخلاء عائلتين في 2015/10/19. وبمهد هذا الإخلاء لمزيد من عمليات إخلاء المقدسين في سلوان حيث حيث إنّ 12 عائلة أخرى تلقت أوامر إخلاء مشابهة في حين أن 20 عائلة أخرى يتهددها الخطر ذاته.

وفي التعليم، تشير الأرقام إلى إهمال سلطات الاحتلال تطوير القطاع بموازاة عملها على ابتلاعه وتهويده لفرض الرواية الصهيونية. وفي حين قالت بلدية الاحتلال إن عدد الصفوف 112 صفًا جديدًا في المدارس الابتدائية و68 صفًا جديدًا في المدارس الثانوية مع افتتاح العام الدراسي الجديد 2015-2016، فقد ذكرت "عير عميم" أن عدد الصفوف الجديدة هو 38 صفًا مقابل 44 صفًا في طور البناء، و400 صف في مرحلة التخطيط. كما أن المدارس الخمس التي قالت البلدية إنها مدارس جديدة تبين أنها مدرسة واحدة جديدة وفق "عير عميم" فيما المدارس الأخرى هي منشآت تم تحويلها إلى مدارس صغيرة تضم ما بين 6 و8 صفوف.

وفي الوقت الذي لا تعمل فيه سلطات الاحتلال من أجل تأمين البيئة التدريسية الصالحة فهي لا تجد حرجًا في استهداف الطلاب وحرمانهم من التعليم وتعطيل العملية التعليمية ومن ذلك مضايقة الشرطة للطلاب، ورش المدارس بالمياه العادمة الكريهة. وظهر ذلك بشكل خاص في حي الطور حيث تظاهر الأهالي في 2015/2/8 احتجاجًا على مضايقة الشرطة لأولادهم خلال ذهابهم إلى المدرسة أو عودتهم وهدفت التظاهرة لمطالبة السلطات الإسرائيلية بوقف هذه الاعتداءات التي تطال أبناءهم وتعطل ذهابهم إلى المدرسة ليكونوا رهينة التحقيق والاعتقال. وقبل ذلك، انتشر في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 مقطع فيديو على الإنترنت يظهر سيارة تابعة لشرطة الاحتلال ترش المياه العادمة على 4 مدارس تقع في

الشارع الرئيس في حي الطور وهو الأمر الذي أجبر حوالي 4500 طالب على البقاء في منازلهم بسبب الرائحة التي تغلغلت إلى الصفوف.

وفي تطورات الموقف السياسي، كانت الجلسة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة محطة لكل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حيث اتكأ الأول على "نصر" رفع العلم الفلسطيني على مقر الأمم المتحدة ليلقي خطاباً طعمه بمحاولة استدراج عواطف الدول الأعضاء في الجمعية ليسأل: أما أن الأوان لانتهاه هذا الظلم وهذه العذابات؟ وعلى الرغم من تهديده قبل أيام من إلقاء الخطاب بقنبلة سيفجرها فإن الخطاب لم يخرج عن طروحات عباس السابقة ولم يحمل جديداً فجاء خطابه منخفض السقف، وفيه استعمال مفرط لمفردات من مخلفات العملية السياسية الفاشلة فقال إنه "ينشر ثقافة السلام والتعايش بين شعبنا وفي منطقتنا"، وهو ما يترجم على الأرض من خلال مشاركة الاحتلال في التنسيق الأمني ضد الشعب الفلسطيني. أما إشارته إلى إمكانية وقف الالتزام بالاتفاقات التي لا تلتزم بها دولة الاحتلال فقد جاءت في إطار التنفيس وحفظ ماء الوجه أمام شعبه الذي تأكد لديه فشل المسار السياسي للسلطة الفلسطينية ويؤكد ذلك ما قيل عن رسائل طمأنة وجهها عباس إلى الإسرائيلي حول نيته رفع سقف الخطاب وليس في القرارات.

أما نتنياهو فحاول في خطابه تقديم "إسرائيل" على أنها الدولة الحريصة على حماية الأقصى وضمان الحريات الدينية وإلقاء اللوم على عباس واتهام الفلسطينيين بالتحريض على العنف. كل ذلك فيما كانت قوات الاحتلال تعتدي على الأقصى وعلى المصلين والمرابطين وتمنع النساء من دخول الأقصى وغير ذلك من الممارسات التي تبين ترجمة الاحتلال لمفهوم حماية المقدسات وتأمين الحرية الدينية.

ضعف القيادة السياسية الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على القدس والأقصى والموقف العربي والإسلامي المترخي قابله تحرك في الشارع المقدسي امتد في الربع الأخير من العام إلى بعض مدن الضفة الغربية واستجابت له بعض المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 كما لقي صدى تضامنياً في غزة. وبالفعل، شكلت التحركات التي بدأت خلال مدة الرصد نواة هبة واسعة أظهرت أن الفلسطيني لا يسعى إلى التعايش مع الاحتلال وهو لن يتوانى عن التحرك ومقارعة الاحتلال بما يتيسر له من أدوات المواجهة في خطوات لا بد منها ضمن مشروع التحرير وإنهاء الاحتلال.

**أولاً: الموقف الميداني في القدس:****أ. تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي****أشهرّ عجاف على الأقصى والاحتلال بجرم الرباط فيه: الأقصى بين معمودية الدم ومكابدة الحصار**

عاد المسجد الأقصى مسرحاً للاقتحامات منذ 2015/7/20 بعد فترة هدوء في العشر الأخيرة من شهر رمضان، وارتفعت حدة الاقتحامات التي تحولت لاشتباكات داخل ساحات الأقصى، كما في اقتحام 2015/7/26 بإشراف عضو "الكنيست" أوري أريئيل. ولم يتوقف استهداف الرباط عند ممارسات الاحتلال على أبواب الأقصى بل وصل لحد اعتباره تنظيمًا خارجًا عن القانون بعد قرار لوزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون في 2015/9/8

يعيش المسجد الأقصى المبارك أدق لحظاته منذ احتلال القدس عام 1967، فهو الميدان الأهم والأول لفرض رؤى المحتل الإسرائيلي الذي لا يترك فرصة ليثبت أنه المشرف والمتحكم بالأقصى، عبر حصار المرابطين وسيل الانتهاكات والاقتحامات وما رافقها من هجمة عنيفة غير مسبوقة على البشر والحجر.

قام الاحتلال بتقليل القيود المفروضة على الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، فعمر المسجد آلاف الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية وغزة، وأحيا ليلة القدر في الأقصى أكثر من 350 ألف مصل، مع عدم فرض قيود عمرية خلال أيام الجمع، وبقي منع الاقتحامات حتى نهاية عيد الفطر المبارك.

ومع انتهاء عيد الفطر أعاد الاحتلال فتح باب المغاربة أمام المقتحمين اليهود، ففي 2015/7/20 اقتحمه 35 مستوطنًا بحماية أمنية مشددة، كما عادت الاقتحامات السياسية بالتزامن مع ذكرى "خراب المعبد"، بعد اقتحام عضو الكنيست ووزير الزراعة أوري أريئيل الأقصى في 2015/7/26، وبعد هذا التاريخ تلاحقت الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف المسجد الأقصى والمرابطين والحراس على حدٍ سواء، وأضحت القيود التي يفرضها على المصلين وخصوصًا النساء تهدف لإفراغ المسجد خلال أوقات الاقتحامات. كما أصبحت الاقتحامات أكثر شراسةً وحدة ودموية.

سبق اقتحام أريئيل استفزازات على أبواب المسجد الأقصى، ففي 2015/7/25 قام أعداد من المستوطنين بأداء طقوس تلمودية ومن ثم الاعتداء على عدد من المصلين والمرابطين، ومع ساعات الصباح الأولى من يوم الأحد 2015/7/26 منع الاحتلال من هم دون الـ 50 عامًا من دخول الأقصى، كما أغلقت

قوات الاحتلال البلدة القديمة تمهيداً لاقتحام الأقصى في ذكرى ما يسمى بـ "خرب المعبد". وقد شهد الأقصى مواجهات عنيفة بين قوات الاحتلال والمرابطين، على إثر اقتحامه من قبل مئات عناصر الاحتلال الذين اقتحموا المصلى القبلي مرتين مع إطلاق قنابل الصوت والغاز التي تسببت بأضرار مادية جسيمة وإصابة 16 مرابطاً عدا عن حالات الاختناق الكثيرة. هذا التغول الأمني تمّ في وقت اقتحام عضو "الكنيست" ووزير الزراعة أوري أريئيل المسجد برفقة مجموعات من المستوطنين تحت حراسة أمنية مشددة. وتجاوز عدد مقتحمي الأقصى خلال هذا اليوم 320 مستوطناً، كما سُجلت أضرار بالغة بالمسجد القبلي واعتداءات على موظفي الأوقاف وحراس المسجد الأقصى.

وقد بلغت إجراءات الاحتلال الهادفة لإفراغ المسجد الأقصى درجة حتى منع الأطفال من دخوله، ففي 2015/8/19 منعت قوات الاحتلال أطفال المخيمات الصيفية من دخول الأقصى، إلا أن الأطفال وبعد تجمهرهم اندفعوا مرة واحدة وأزالوا السواتر الحديدية التي يقف عندها جنود الاحتلال وتمكنوا من الدخول إلى الأقصى والمشاركة في التصدي لاقتحامات المستوطنين اليهود بهتافات التكبير والملاحقة لهم خلال جولاتهم الاستفزازية في المسجد المبارك. وهي إشارة إلى الدور الكبير لجميع شرائح المجتمع المقدسي في مواجهة الاحتلال وحملات تهويده للمسجد الأقصى.

هذه الاجراءات المتلاحقة من قبل الاحتلال أتت بالتزامن مع اقتراب موسم الأعياد اليهودية، ابتداء من "رأس السنة العبرية"، وهي دلالة على نية الاحتلال رفع مستوى التصعيد في المسجد الأقصى، وبالمقابل رفع الاحتلال من جهوزيته الأمنية متخوفاً من تكرار عمليات الطعن والدهس التي حصلت خلال الهبة الماضية، فبعد اجتماع أمني ضمّ رئيس الحكومة نتتياهو وعدداً من القادة الأمنيين تقرر إضافة كتيبتين من قوات حرس الحدود و400 شرطي لتعداد القوات الموجودة في القدس، بالإضافة الى زيادة عدد وحدات القوات الخاصة التي تعمل حالياً وبشكل دائم في القدس المحتلة.

هذا القرار بزيادة عديد القوات الأمنية لحقه تصاعد في حصار الاحتلال للمسجد الأقصى، فمنذ 2015/8/23 بدأت قوات الاحتلال بإغلاق عدة أبواب من أبواب المسجد الأقصى في الفترة الصباحية (7:30 - 11:00) ، والإبقاء على ثلاثة أو أربعة أبواب مفتوحة لحصر دخول المصلين من هذه الأبواب وتسهيل فرض الرقابة عليهم، حصل ذلك مع تكثيف عدد العناصر الأمنية بتشكيلاتهم المختلفة



عند جميع الأبواب. كما تم نصب عدد من الحواجز العسكرية الحديدية في النقاط والأزقة الموصلة الى أبواب الأقصى، بالإضافة الى الحواجز الدائمة عند البوابات نفسها، بالإضافة إلى منع دخول النساء من جميع الأحيال الى المسجد الأقصى خلال فترة الاقتحامات الصباحية ووضع قيود على دخول الرجال، والاشتراط على الرجال الداخلين إلى المسجد الأقصى تسليم بطاقات الهوية، وعدم البقاء بداخله لفترة طويلة، مع التهديد في حال تأخرهم عن الوقت المسموح به سيتم تحويل بطاقات الهوية إلى مركز "القشلة" للتحقيق معهم، ومعاقتهم، وربما توقيفهم لساعات أو إبعادهم عن المسجد الأقصى.

في 2015/9/8 كانت ذروة قرارات الاحتلال بحق المرابطين والمرابطات في الأقصى، فقد أصدر وزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعلون في 2015/9/8 قراراً باعتبار المرابطين والمرابطات "تنظيماً خارجاً عن القانون" بعد توصيات من جهاز "الشاباك" ووزير أمن الاحتلال جلعاد أردان، وبرر يعلون قراره بالمحافظة على السلامة العامة والنظام داخل المسجد الأقصى، زاعماً أن المرابطين يتسببون بأعمال الشغب ويضايقون المستوطنين وعناصر شرطة الاحتلال. ويأتي هذا القرار في سياق تفريغ المسجد الأقصى من العنصر البشري الأساسي في صد الاقتحامات وعرقلة فرضها أمراً واقعاً.



الاحتلال يعتدي على المصلين في الأقصى

ألحق الاحتلال هذا القرار بهجمة شرسة امتدت على مدى 3 أيام من الاقتحامات والاعتداءات، فاستمر في فرض القيود على دخول المصلين إلى المسجد، وبشكل خاص النساء، مع الاعتداء على موظفي الأوقاف والمرابطات الممنوعات من دخول الأقصى قرب باب السلسلة. واشتدت وتيرة الاقتحامات صباح الأحد 2015/9/13،

وكان من بين المقتحمين وزير الزراعة أورني أريئيل، فيما حاصرت قوات الاحتلال المصلين في المسجد القبلي، وأطلقت عليهم قنابل الغاز والرصاص المطاطي مما أدى لإصابة 35 مصلياً بجراح متفاوتة. وفي 2015/9/14 اقتحم الأقصى أكثر من 200 جندي إسرائيلي من الوحدات الخاصة، واعتدوا على المعتكفين داخل المسجد مع إطلاق الرصاص وقنابل الصوت والغاز، وأقدمت قوات الاحتلال على تحطيم عدد من أبواب المسجد القبلي والشبابيك الزجاجية والجصية ذات القيمة التاريخية الكبيرة. وفي



15/9/2015 أصيب 26 مصلياً بجراح متفاوتة خلال اقتحام ما يزيد على 250 جندياً إسرائيلياً من القوات الخاصة، وبعد تحطيمها لبوابات المصلى القبلي قامت هذه القوات بتدنيس داخل المصلى حتى وصلت لمنبر نور الدين (المعروف بمنبر صلاح الدين)، ودارت اشتباكات مباشرة مع الشبان المرابطين. وعلى الرغم من حرص الاحتلال على الحد من وجود المرابطين في الأقصى إلا أنه فشل في جعل اقتحاماته تسير بشكل هادئ، وهو ما يسجل للمرابطين على قلة أعدادهم في عرقله، ولو جزئية، لهذه الممارسات.

هذه الهجمة الكبيرة التي تعرض لها المسجد الأقصى، هي الشرارة الأولى التي دفعت لعودة التفجر لمدينة القدس، وانطلاق الشرارات الأولى للحراك المقدسي الذي توسع ليشمل مناطق كثيرة من الضفة والمناطق المحتلة عام 1948 وغزة والتي مهدت بدورها لانتفاضة القدس، حيث كان الأقصى الرافع الأهم والمحرك الأول.

## ب. تطور مشروع التهويد الديموغرافي

أعمال توسيع في مستوطنة "معاليه زيتيم" والاتحاد الأوروبي لتفعيل وسم منتجات المستوطنات

تحرص دولة الاحتلال على عدم انقطاع حلقة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية فتمت خلال مدة الرصد المصادقة على 15 مخططاً لمراحل تخطيطية لثمانى مستوطنات في الضفة، بما فيها القدس المحتلة كما قامت آليات الاحتلال بتجريف الأراضي المحاذية لمستوطنة "معاليه زيتيم" بهدف توسيع المستوطنة بالإضافة إلى رخصة لبناء جديد للاستخدام العام في المستوطنة سيخصص لاستعمال اليهود

على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهده البناء في المستوطنات خلال المدة المنصرمة إلا أن ذلك لم يمنع المصادقة على مخططات استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، بما يؤكد أن الاستيطان جزء من السياسات الثابتة لدولة الاحتلال، وهي تحرص على التمسك به ولو ضمن الحد الأدنى، كيلا تظهر كمن يقدم تنازلات للفلسطينيين ولتجنب نقمة داخلية من المطالبين بتوسيع الاستيطان على كل أرض إسرائيل". ففي 2015/7/23، كشفت منظمة "السلام الآن" اليسارية المناهضة للاستيطان أن الإدارة المدنية صادقت على 15 مخططاً لمراحل تخطيطية مختلفة في 8 مستوطنات في الضفة الغربية، بما

فيها القدس. وتتضمن المخططات تشريع 228 وحدة استيطانية موجودة وتم بناؤها فعلاً في المستوطنات، بالإضافة إلى 541 وحدة استيطانية جديدة سيتم بناؤها. كما أعطي الضوء الأخضر للسير بمخطط للبنية التحتية لـ 296 وحدة استيطانية.



آليات الاحتلال تنفذ عمليات تجريف شرق مستوطنة "معاليه زيتيم"

وبموازاة ذلك، قامت آليات الاحتلال بتجريف الأراضي المحاذية لمخفر الشرطة السابق في حي رأس العمود، ووضعت مكعبات أسمنتية على جانب الطريق بهدف ضم الأراضي إلى مستوطنة "معاليه زيتيم". وقد رست المناقصة على شركة إسرائيلية لبناء وتوسيع المستوطنة بعدما كانت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء

التابعة لبلدية الاحتلال في القدس أقرت مخططات لتوسيع "معاليه زيتيم" مطلع عام 2015. وأصدرت بلدية الاحتلال في القدس رخصة لبناء جديد سيضاف إلى المستوطنة من المقرر تخصيصه للاستخدام العام ولكنه سيخصص للمستوطنين حصراً، على الرغم من أن الأراضي التي يقام عليها المبنى صودرت

من المقدسيين، حيث سيشيد ما يسميه اليهود "الميكفاه" وهي برك مياه يستخدمها اليهود الملتزمون للطهارة. وقد خصص قسم المباني الدينية في بلدية الاحتلال الأرض المصادرة للمستوطنين حيث سيتم بناء مبنى من طبقة واحدة على مساحة 400 م<sup>2</sup> وسيضم المبنى 3 برك منفردة بعضها مخصص لنساء المستوطنين وأخرى للرجال فيما يحاط المبنى بجدار يصل ارتفاعه إلى 3 أمتار لعزله عن الحي العربي.

وفي 2015/9/29، كشفت صحيفة "كول هعير" الإسرائيلية عن إصدار رخص بناء لمئات الوحدات الاستيطانية في القدس المحتلة حيث بدأت شركة "بيرو إسرائيل" بتسويق مساكن في مشروعها الاستيطاني في مستوطنة "النبي يعقوب" شمال القدس يتضمن 78 وحدة استيطانية ضمن 4 مبانٍ يتألف كل منها من 9 طبقات.

وخلال مدة الرصد، أعاد نتنياهو تأكيد تمسكه بسياسة الاستيطان وأكد ذلك في 2015/7/29 بعدما هدد حزب "البيت اليهودي" بإحراج الحكومة وحتى بإسقاطها إثر مداومة عناصر من الشرطة الإسرائيلية ميان في "حي دراينوف" في مستوطنة "بيت إيل" في الضفة إلى الشمال من القدس. وأشار إلى معارضة حكومته سياسة هدم الوحدات الاستيطانية في "بيت إيل" (شمال شرق البيرة بالضفة الغربية) حيث تعتبر أن هدم المباني ليس ضروريًا نظرًا إلى أن عملية التخطيط في الموقع انتهت، وهو الموقف الذي سيرضه على المحكمة العليا الإسرائيلية.

وفي سياق اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى وسم البضائع المنتجة في المستوطنات فقد أعلنت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد فرديريكا موغريني في 2015/9/9 أن الاتحاد بصدد وضع اللصمات الأخيرة على الإرشادات الخاصة بوسم المنتجات المصنوعة في مستوطنات الضفة الغربية. وتشرح الإرشادات لدول الاتحاد الأوروبي كيفية تطبيق التشريع الحالي الذي يشمل كل الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها شرق القدس. العمل على هذه الإجراءات بدأ خلال ولاية المفوضة السابقة كاثرين آشتون بطلب من دول أعضاء في الاتحاد إلا أن الولايات المتحدة طلبت تجميدها خلال فترة المفاوضات التي امتدت 9 أشهر من آب/أغسطس 2014 إلى نيسان/أبريل 2015 واستمرّ التجميد حتى آب/أغسطس 2015 حيث طلبت 26 دولة أوروبية إلى موغريني الإسراع في الإجراءات.

وعلى الرغم من ذلك، لم تأخذ الإرشادات طريقها إلى التطبيق بعد، وهي على الرغم من اقتصار تطبيقها على الأراضي المحتلة عام 1967 وأنها غير ملزمة لدول الاتحاد، وهي لإعطاء الخيار للمواطن الأوروبي في شراء هذه المنتجات من عدمه فإنها خطوة عملية تعلق قليلاً عن سقف المواقف التي تكتفي بالتصريح بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967 مخالفة للقانون الدولي.

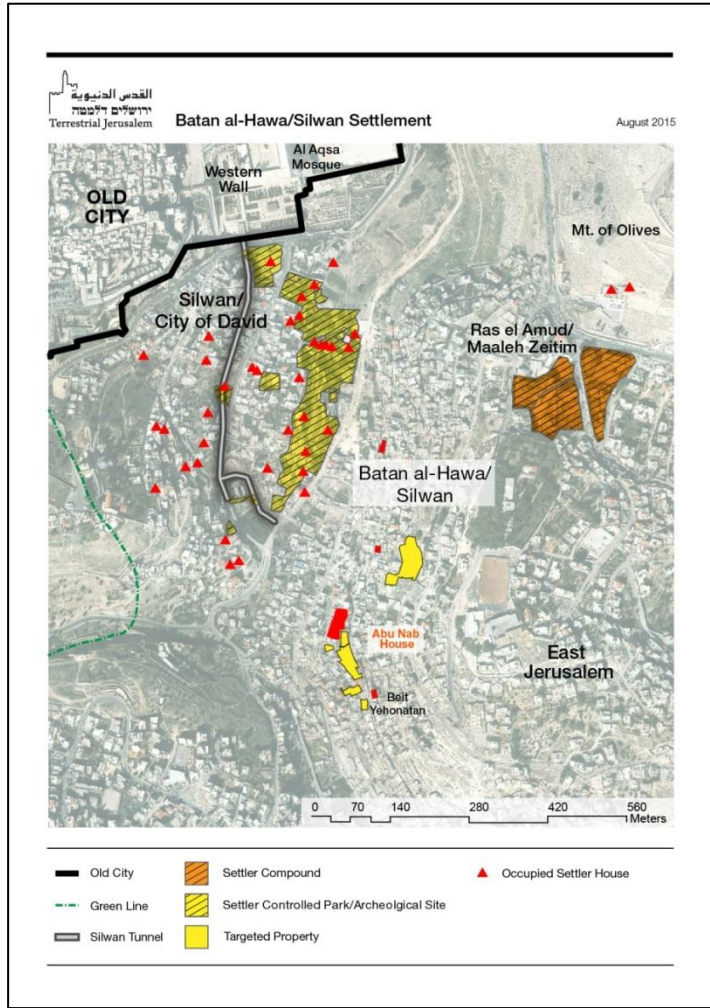
### "عطيرت كوهنيم" مستمرة في التوسع الاستيطاني في سلوان

ضمن استهداف حي سلوان، ووجهت محكمة الاحتلال إنذارات إلى عائلة أبو ناب لإخلاء منزلها الذي يؤوي 4 عائلات لمصلحة جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية وقد أخلت طواقم البلدية عائلتين وسهلت الشرطة انتقال مستوطنين إلى المبنى وكانت الجمعية سيطرت على منزل يعود لعائلة سرحان في الحي ذاته وسبق ذلك عمليات استيلاء مشابهة قادتها "عطيرت كوهنيم" و"العاد" عام 2014 برعاية سلطات الاحتلال

يشكل حي سلوان، الذي يسميه اليهود "مدينة داود"، إحدى النقاط الساخنة التي ينشط فيها التوسع الاستيطاني وعملية السيطرة على أملاك المقدسين بذريعة أنها كانت مملوكة ليهود قبل عام 1948، ما يسهل عليهم استرجاعها بموجب قانون "حق العودة" الذي يعتبر أن الأملاك التي يقول اليهود إنهم امتلكوها قبل عام 1948 هي أملاك يهودية يحق لهم استرجاعها. ونجحت جمعيتنا "العاد" و"عطيرت كوهانيم" الاستيطانيتان خلال العقود الماضية في سلب المقدسين في سلوان أملاكهم تحت هذا المسمى، وتدعم سلطات الاحتلال الجمعيتين حيث تسهل عملية توسعهما في الحي وتؤمن للمستوطنين الحماية عبر مرافقة أمنية لدى انتقالهم إلى البيوت التي تمت السيطرة عليها.

وبعد عمليات السطو المتلاحقة على منازل مقدسين في سلوان العام الماضي، استمرت خلال المدة التي يرصدها التقرير عملية استيلاء جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية على منازل تعود لفلسطينيين في حي سلوان جنوب المسجد الأقصى. ففي 2015/9/1، استولت الجمعية على منزل يعود لعائلة سرحان في حي بطن الهوى بسلوان، وبالفعل انتقل إلى المنزل عدد من المستوطنين للإقامة فيه.

أما الإنذار الذي تلقاه إخوة من عائلة أبو ناب في 2015/8/5 بوجود إخلاء منازلهم فقد تكلم بالتنفيذ في 2015/10/19 حيث سيطر مستوطنون، بحماية أمنية، على المنازل بعد أن أخلت الشرطة العائلات المقدسية من المبنى. وكانت جمعية "عطيرت كوهانيم" استحصلت على أحكام قضائية في شباط/فبراير 2015 قضت بأن المبنى العائد للعائلة والمكوّن من 3 شقق، تعود ملكيته ليهود.



واللافت توسع دائرة التوسع الاستيطاني في سلوان إلى حي بطن الهوى حيث إن عمليات السيطرة السابقة كانت شبه محصورة في حي وادة حلوة، ويعتبر إخلاء عائلة أبو ناب نذيراً يوحى بالكثير من الخطر حيث إن 12 عائلة أخرى تلقت أوامر إخلاء مشابهة في حين أن 20 عائلة أخرى يتهددها الخطر ذاته. وتعتبر البؤرة الاستيطانية المعروفة بـ "بيت يوناثان" أهم موقع استيطاني في بطن الهوى وقد أقيمت، من دون رخصة قانونية، عام 2002 وشغلها مستوطنون عام 2005. وعلى الرغم من صدور أحكام قضائية بإخلاء المكان إلا أن رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير

بركات رفض تنفيذ أي من هذه الأحكام على الرغم من تلقيه قرارات مباشرة وملزمة من المدعي العام في هذا الصدد. وهو اشترط لإخلاء المستوطنين من "بيت يوناثان" أن يتم إخلاء عائلة أبو ناب. ولا يزال المستوطنون في "بيت يوناثان" وتؤمن لهم الحماية عناصر من حرس الحدود وكذلك عناصر أمن خاص توظيفهم وتدفع رواتبهم وزارة الإسكان.

وكان عام 2014 شهد عمليات استيلاء متلاحقة في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين أول/أكتوبر حيث تمكن المستوطنون من الانتقال إلى المباني التي تمت السيطرة عليها بموجب أمر قضائي وبحمائية من شرطة الاحتلال، وكانت جمعيتا "العاد" و"عطيرت كوهنيم" الطرفين المعنيين بـ "استعادة الأملاك اليهودية".

يستهدف الاحتلال بلدة سلوان بالتهويد ضمن مشروع يشمل المنطقة التي يسميها بـ "الحوض المقدس"، وتضم البلدة القديمة كاملة، وأجزاء واسعة من الأحياء المحيطة بها حي الشيخ جراح ووادي الجوز في

الشمال ضاحية الطور في الشرق، وضاحية سلوان في الجنوب. ويتضمّن هذا المشروع إنشاء مدينة أثرية مطابقة للوصف التوراتي لـ "أورشليم المقدسة" أسفل الأقصى وفي سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي في البلدة القديمة وإحلال اليهود محل العرب. وهكذا يتمدد الوجود الاحتلالي في حي سلوان على حساب الوجود العربي، وفق خطة مدروسة من الجمعيات الاستيطانية التي تسعى إلى إحكام السيطرة على العقارات المحيطة بالأقصى من الجهات الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية وبغياح خطة لمواجهة عملية الإخلاء هذه.

### قطاع التعليم في القدس: الاحتلال يهمل تطوير القطاع وبشوه العملية التعليمية

يتعرض قطاع التعليم في القدس لعملية تهويد ممنهجة حيث تهمل سلطات الاحتلال عملية تطويره وتظهر الأرقام استمرار النقص في الغرف الصفية وفي عدد المدارس مع محاولة من قبل بلدية الاحتلال تضخيم "إنجازاتها" لتغطي على تقصيرها في الوقت الذي تتعرض فيه مدارس القدس وطلابها للاعتداءات من قبل الشرطة والمستوطنين بما يعطل العملية التعليمية

لا ترى دولة الاحتلال في قطاع التعليم في شرق القدس أكثر من وسيلة، ضمن وسائل أخرى تعتمد على تهويد المدينة والتحكم بأهلها وتربية أبنائهم على أبجديات الانصياع للاحتلال. وبين تنكر الاحتلال لمسؤوليته تجاه الأشخاص الواقعين تحت سلطته كدولة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة من جهة، وسعيه إلى فرض رؤيته وروايته على ما تبقى من القطاع فإنّ المقدسيين يدفعون الثمن الأكبر، لا سيّما في بيئة محتلة فيها تحديات المحافظة على الهوية والانتماء والرواية التاريخية الأصلية وكذلك إتاحة الانخراط في سوق العمل.

وتحاول سلطات الاحتلال إضعاف القطاع من خلال إهمال تطويره كما تسعى إلى السيطرة عليه من خلال خلق ظروف يضطر معها المقدسيون إلى تسجيل أبنائهم في المدارس التابعة للاحتلال والتي تحرص على تزويج الرواية الصهيونية حول تاريخ فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي.

وتستهدف السلطات الإسرائيلية قطاع التعليم ليس فقط عبر محاولة تعطيل العملية التعليمية وحرمان الطلاب من الذهاب إلى مدارسهم كما سيتبين أدناه، لكنها أيضاً تتلأ في تطوير البنية التحتية للمدارس وتأمين العدد اللازم من الصفوف لاستيعاب أعداد الطلاب المقدسيين. وفوق ذلك كله، تحاول هذه السلطات تضخيم الأرقام حول "إنجازاتها" في مدارس شرق القدس.

فقد ظهر تباين في المعطيات المتعلقة بمدارس شرق القدس كما صدرت عن بلدية الاحتلال في القدس وعن جمعية "عير عميم". فوفقاً للبلدية سيكون في شرق القدس 112 صفًا جديدًا في المدارس الابتدائية و68 صفًا جديدًا في المدارس الثانوية مع افتتاح العام الدراسي الجديد 2015-2016. أما "عير عميم" فقالت إن عدد الصفوف الجديدة هو 38 صفًا مقابل 44 صفًا في طور البناء، و400 صف في مرحلة التخطيط.

أما بالنسبة إلى المدارس الجديدة فقالت البلدية إن عددها خمس فيما قالت "عير عميم" إن العدد مقتصر على مدرسة واحدة فقط في بيت صفا (جنوب القدس). وقد أوضحت البلدية أن عدد المدارس الجديدة يشمل بعض المباني التي استؤجرت وحولت إلى منشآت تعليمية، وهي مدارس صغيرة تضم ما بين 6 و8 صفوف. وهذا ما يفسر التفاوت في معطيات البلدية و"عير عميم" كما يفسر التفاوت في أعداد الصفوف الصادرة عن الجهتين.

ووفقاً لصحيفة "هآرتس" فإن الفرق الكبير في المعطيات المتعلقة بقطاع التعليم هو في عدد الصفوف التي يزعم رئيس البلدية بناءها خلال السنوات الست الماضية أي منذ فوزه برئاسة البلدية حيث يدعي أنه بنى 7 أضعاف عدد الصفوف التي بناها رؤساء البلدية السابقون أوربي لوبليانسكي وإيهود أولمرت. أما "عير عميم" فقالت إن عدد الصفوف الجديدة التي تم بناؤها بشكل سنوي خلال السنوات الست الماضية كانت بمعدل 36 صفًا جديدًا في السنة، وهو معدل مشابه لفترة ولاية لوبليانسكي، ولكن أفضل من الفترة التي ترأس فيها أولمرت البلدية.

ويبلغ عدد الطلاب المسجلين في مدارس شرق القدس لهذا العام الدراسي 98,543، أي ما يعادل 36% من طلاب القدس. إلا أن 22,000 طفلاً ومرافقاً ليسوا مسجلين في أي مدرسة من مدارس القدس، سواء رسمية أو خاصة. ومع الاعتقاد بأن بعض هؤلاء مسجل خارج القدس يبقى عدد آخر من دون معرفة ما إذا تم تسجيلهم في مدارس أم لا.

وكانت محكمة الاحتلال العليا قضت في شباط/فبراير 2011، ردًا على التماس من جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل"، بأن الدولة انتهكت حق طلاب شرق القدس في الحصول على التعليم المجاني الرسمي. وأمهلته المحكمة كلاً من وزارة التعليم وبلدية الاحتلال مدة 5 سنوات، أي حتى عام 2016،



لحل مشكلة النقص في الفصول واعتبرت أنه إذا استمر الوضع كما هو بعد مرور المدة المحددة فسيكون للطلاب الحق في التسجيل في المدارس الخاصة على نفقة الدولة. وتوضح الأرقام الواردة أعلاه أن الجهتين غير معنيتين بحل هذا المشكلة في وقت قريب.



سيارة شرطة الاحتلال ترش مدرسة في حي الطور بالمياه العادمة

وفي الوقت الذي لا تعمل فيه سلطات الاحتلال من أجل تأمين البيئة التدريسية الصالحة فهي لا تجد حرجاً في استهداف الطلاب وحرمانهم من التعليم وتعطيل العملية التعليمية ومن ذلك مضايقة الشرطة للطلاب، ورش المدارس بالمياه العادمة الكريهة. وظهر ذلك بشكل خاص في حي الطور حيث تظاهر

الأهالي في 2015/2/8 احتجاجاً على مضايقة الشرطة لأولادهم خلال ذهابهم إلى المدرسة أو عودتهم وهدفت التظاهرة لمطالبة السلطات الإسرائيلية بوقف هذه الاعتداءات التي تطال أبناءهم وتعطل ذهابهم إلى المدرسة ليكونوا رهينة التحقيق والاعتقال. وقبل ذلك، انتشر في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 مقطع فيديو على الإنترنت يظهر سيارة تابعة لشرطة الاحتلال ترش المياه العادمة على 4 مدارس تقع في الشارع الرئيس في حي الطور وهو الأمر الذي أجبر حوالي 4500 طالب على البقاء في منازلهم بسبب الرائحة التي تغلغت إلى الصفوف.

وإلى جانب قوات الاحتلال فإن اعتداءات المستوطنين على الطلاب المقدسيين لا تتوقف، ومن ذلك إقدام مستوطن في 2015/1/28 على محاولة خطف الفتى المقدسي إبراهيم جميل غيث من حي الثوري القريب من سلوان أثناء توجهه إلى مدرسته صباحاً.

وهكذا تتجسد في قطاع التعليم سياسة الاحتلال في التنصل من التزاماته التي يفرضها عليه القانون الدولي ضمن سياسة تهدف إلى إضعاف قطاع التعليم العربي ودفع المقدسيين إلى الالتحاق بالمناهج الإسرائيلية والسيطرة على منظومة التعليم مع ما يعنيه ذلك من إمكانية فرض المفاهيم التي يراها الاحتلال ومحاولة خلق مقدسي جديد برؤية تتناغم مع اتجاهات الاحتلال وأهدافه.

## ثانيًا: الموقف السياسي في القدس:

### الموقف الأردني حيال انتهاكات الاحتلال في الأقصى: قلق وغضب وتحذير من "تأثر العلاقات" مع "إسرائيل"

يفضل الأردن في الرد على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى رمي الكرة في ملعب الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة، ليتجنب خطوات فعلية على الأرض تؤثر في العلاقة مع دولة الاحتلال بشكل مباشر وهكذا لم يؤثر التصعيد الإسرائيلي في قبول أوراق اعتماد السفارة الإسرائيلية الجديدة في عمان مع تصريحات من مسؤولين على مختلف المستويات حول غضب وقلق من هذه الاعتداءات

تصاعدت خلال الاحتفال بالأعياد اليهودية في تموز/يوليو 2015 الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى فعدت الاقتحامات السياسية مع أوري أريئيل في "نكري خراب المعبد" واعتدت قوات الاحتلال على المرابطين والمصلين ومنعتهم من دخول المسجد، كما أصدر وزير الجيش قرارًا باعتبار المرابطين والمرابطات تنظيمًا خارجًا عن القانون فيما منعت النساء من دخول المسجد على مدى أسبوعين خلال فترة الاقتحامات الصباحية. وبدا الاحتلال في كل ذلك مرتاحًا في ظل بيئة عربية وإسلامية غير راغبة في إصدار موقف حاسم حيال اعتداءاته المتكررة على المسجد الأقصى، وحتى المواقف الصادرة عن الأردن لم تبدُ ذات أثر كبير في تعديل المسار المتصاعد للاعتداءات التي امتدت

إلى شهر تشرين أول/أكتوبر 2015. وظهر خلال الفصل الثالث من العام أنّ الأردن يفصل بين الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى والعلاقات الدبلوماسية مع الاحتلال حيث كان الملك الأردني يتسلم أوراق اعتماد السفارة الإسرائيلية الجديدة في عمان في 2015/9/7 على الرغم من الإجراءات التي بدأ الاحتلال تطبيقها بعد عيد الفطر وتصعيد الاعتداء على المرابطات بشكل خاص.

فكبير "القلق والغضب" الذي عبر عنه الملك الأردني خلال اتصال مع رئيس الوزراء البريطاني في 2015/9/14 انتهى بالتحذير من تأثر العلاقات بين الأردن و"إسرائيل" في حال استمرار الاعتداءات. وتصريح الملك بأن الأقصى هو للمسلمين حصراً ولا يقبل التقسيم والمشاركة خلال لقائه النواب العرب في "الكنيست" في 2015/9/20 أيضاً لم يفض إلى تغيير في السياسة الإسرائيلية حيث تجنب الأردن اتخاذ موقف عملي وألقى الكرة في ملعب الولايات المتحدة حيث طالب الولايات المتحدة خلال اتصال هاتفية بجون بايدن، نائب الرئيس الأميركي، في 2015/9/15 باتخاذ موقف حازم حيال الاعتداءات الإسرائيلية لتجنب اتخاذ موقف يتعدى سقف التصريحات. ومع استمرار التصعيد الإسرائيلي، أشارت صحيفة "رأي

اليوم" نقلاً عن مصادر في الديوان الملكي إلى أن الملك يرفض الإجابة على اتصالات نتبهاهو وهو الأمر الذي ردّته "هآرتس" إلى الخشية من إشاعة انطباع بوجود تنسيق بين البلدين لتحديد ردة الفعل حيال التصعيد في الأقصى.



جودة: الانتهاكات في الأقصى أمر مرفوض وغير مقبول

وضمن المستوى ذاته كانت تصريحات وزير الخارجية ناصر جودة حيث قال خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 2015/9/13 إن الانتهاكات التي حدثت من قبل القوات الإسرائيلية أمر "مرفوض وغير مقبول"، بالإشارة إلى اعتداءات قوات الاحتلال

فجر ذلك اليوم على الأقصى حيث حاصرت المصلين في المصلى القبلي وألقت بداخله قنابل الغاز والرصاص المطاطي ما أدى إلى إصابات بين المصلين وأضرار مادية في المسجد.

وهكذا يمرر الأردن موقفه من الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى محاولاً المحافظة على وهج وصايته على المقدسات في القدس والخطوط التي يرسمها تقوم على عدم الذهاب بعيداً في اتخاذ مواقف عملية من قبيل استدعاء السفير الأردني من "تل أبيب" أو طرد السفير الإسرائيلي من الأردن، ويستعيز عن ذلك بمطالبة الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة، باتخاذ مواقف تغني الأردن عن خطوات "تؤثر في العلاقة مع إسرائيل". كما يحرص على توجيه رسائل تهدئة داخلية عبر تهديدات يمتصّ بها غضب الشارع الأردني كيلا تتفجر الاحتجاجات على اعتداءات الاحتلال على الأقصى.

**عباس في الأمم المتحدة: أما أن لهذه العذابات أن تتوقف؟**

ألقى الرئيس الفلسطيني خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن سقف منخفض لم يكن مفاجئاً لمتابعي سياسة عباس منذ توليه رئاسة السلطة أما خطاب نتنياهو هو فرد كل ما يجري في الأقصى إلى "المحرضين" على الجانب الفلسطيني، ومنهم عباس، كما حاول تقديم "إسرائيل" على أنها الجهة التي تحترم المقدسات وتصون حرية العبادة في هذه المنطقة من العالم

استبق الرئيس عباس موعد خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين بالحديث عن قنبلة سيفجرها أمام الجمعية ليقطب الطاولة على "إسرائيل" التي لا تتقيّد بالاتفاقات الموقّعة مع السلطة الفلسطينية. إلا أنّ الخطاب الذي ألقاه يوم 2015/9/30 لم يحمل أي موقف جديد بل انطوى على لغة عاطفية لإقناع الدول الأعضاء في مجلس قائم على المصالح ومحكوم بمنطق القوة، بأحقية القضية الفلسطينية تحت شعار "أما أن لهذا الظلم أن ينتهي؟ أما أن لهذه العذابات أن تتوقف؟" عباس الذي ألقى خطابه متكئاً على الاحتفال في 2015/9/29 برفع العلم الفلسطيني على مقر الأمم المتحدة خلص إلى

أنّ السلطة الفلسطينية لا يمكنها الاستمرار في التزام الاتفاقات مع الكيان الإسرائيلي في ظل عدم التزامه تلك الاتفاقات وخرقها دائماً.

كما أشار عباس إلى أن "إنّ انضمامنا لعضوية المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية ليس موجهاً ضد أحد"، ما يوحي بمحاولات إضافية لإرسال رسائل طمأنة إلى "إسرائيل" على مسمع من العالم كله الذي يرى فداحة جرائمها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها المستمرة في المسجد الأقصى.



رفع العلم الفلسطيني على مبنى الأمم المتحدة

وكانت صحيفة "هآرتس" كشفت عن تنسيق بين عباس والمسؤولين الإسرائيليين حيث بلّغ الوزير الإسرائيلي الأسبق مئير شطريت، ماهية القنبلة التي ينوي تفجيرها وتفاصيل كلمته في الأمم المتحدة، طالباً إليه طمأنة الحكومة الإسرائيلية إلى أنه سيعتمد "التصعيد في الخطاب لا التصعيد في القرارات". وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الانتقادات

الإسرائيلية لخطاب عباس كانت في الحد الأدنى تتهمه بالتحريض على العنف والتحريض.

خطاب عباس القائم على العواطف قابله خطاب ديماغوجي لنتنياهو في 2015/10/1 حاول أن يقدم من خلاله "إسرائيل" على أنها الجهة التي تحمي الأقصى، فتوجه إلى الرئيس عباس بأن يتوقف عن نشر الأكاذيب حول نوايا "إسرائيل" هدم الأقصى وأكد أن حكومته ملتزمة بالمحافظة على "الوضع القائم" في الأقصى، مع العلم أن هذا الوضع الذي يتمسك به نتنياهو هو الوضع الذي فرضه الاحتلال بعد استبعاد الأوقاف عن بوابات الأقصى وسيطرة الشرطة الإسرائيلية على تحديد من يسمح له بالدخول إلى المسجد ومن يمنع. وقال إن عباس عيه عوضاً عن ذلك أن يوقف الإسلاميين الذين يدخلون المتفجرات إلى الأقصى ويحاولون أن يمنعوا اليهود والمسيحيين من زيارة الأماكن المقدسة. وفي تضليل واضح، قال نتنياهو إن "إسرائيل" هي التي تضمن أمن الأماكن المقدسة لأنها تحترم هذه الأماكن والحريات الدينية لليهود، والمسيحيين والمسلمين. وبالتوازي مع هذا الخطاب وقبله كانت قوات الاحتلال تقتحم الأقصى وتفرض حصاراً على المسجد وتمنع المسلمين من دخوله والصلاة فيه في مشهد يظهر كيف "يحمي" الاحتلال المقدسات و"يضمن" الحريات الدينية.

ولم تشهد هذه الدورة، بخلاف الدورة السابقة للجمعية العامة، تقديم مبادرة أو مشروع قرار بخصوص القضية الفلسطينية في ظل تجميد المبادرة الفرنسية التي طلبت الولايات المتحدة تجميدها في ظل انشغالها بالاتفاق النووي الإيراني، مع العلم أن الرئيس الأميركي باراك أوباما لم يتطرق في خطابه إلى القضية الفلسطينية في حين أن وزير الخارجية الأميركي وكذلك السفارة الأميركية في الأمم المتحدة لم يحضرا خطاب نتنياهو بسبب استدعائهما إلى اجتماع مع أوباما عبر الفيديو. كما رفض الرئيس أوباما، وفقاً لما ذكره موقع "بوليتيكو" الأميركي في 2015/10/1، أن يتعهد لنتنياهو باستخدام حق النقض في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يقضي بإنشاء دولة فلسطينية ضمن سياسة الإدارة الأميركية بعدم التزام صريح بالتصويت بالفيتو في أي مشروع قرار يقضي بإقامة دولة فلسطينية. ولا يمكن اعتبار هذه المؤشرات في الموقف الأميركي من قبيل المصادفة إذ إن تلاحقها وتوقيتها يمكن أن يشير إلى رسائل ضغط أميركي للعودة إلى المفاوضات.

وبين خطاب عباس وتدليس نتنياهو والموقف الأميركي يبقى الكلام الفصل لما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من حراك شعبي ينتقل بين مدن الضفة وصولاً إلى الداخل الفلسطيني المحتل كرد على الاحتلال

وفشل ما تسمى بالعملية السياسية والتنازلات التي قدمتها منظمة التحرير في أوصلو والتي تبدو السلطة مستعدة حالياً لتقديم ما يماثلها.

### الحراك الشعبي يعود من بوابة المسجد الأقصى

شكلت الاعتداءات على المسجد الأقصى الشرارة الأولى لإطلاق الحراك الشعبي مرة أخرى، فقد انطلق من باحات المسجد عقب اقتحام عضو الكنيست أوري أريئيل في 2015/7/26، وأصبحت الانتهاكات الإسرائيلية المتلاحقة تدفع نحو تأجيج الحراك الشعبي فمن إحراق عائلة الدوابشة وتشديد القبضة الأمنية على مدينة القدس وصولاً لعمليات القتل التي ذهب ضحيتها كل من ضياء التلاحمة وهديل الهشلمون، كل ذلك شكل شرارة انتفاضة القدس القادمة

يعلم الاحتلال أن أي اعتداء على المسجد الأقصى لن يمر من دون دفع ثمنه، وهو الأمر الذي اختبره جيداً بعد اندلاع الهبة الشعبية عام 2014 أو ما اصطلح على تسميتها بـ "هبة أبو خضير"، هذا الحراك المقدسي الذي جاء نتيجة لتغول الاحتلال على المسجد الأقصى وجرائمه الأخرى، أتى أكله بانخفاض الاقتحامات السياسية للأقصى منذ 2014/11/4، وبتقليل الاحتلال للقيود المفروضة على المصلين، ولو جاءت كخطوة مرحلية لإيقاف الهبة الشعبية وامتصاص حالة الغضب المتنامية.

وقد شكلت عودة الاقتحامات للمسجد الأقصى بعد عيد الفطر المبارك،

وما رافقها من اعتداءات لإفراغ المسجد الأقصى بالقوة، والممارسات الدموية التي قامت بها قوات الاحتلال بحق المرابطين، ومشاركة عضو الكنيست أوري أريئيل في اقتحام وتدنيس المسجد الأقصى في 2015/7/26، الشرارة الأولى للحراك المقدسي، وكانت صورته الأولى مواجهة المرابطين في الأقصى للمئات من قوات الاحتلال وتحول الأقصى لـ "ساحة حرب" وسقوط العشرات من الإصابات وحالات الاختناق. وبعد هذا التطور بدأت الأحداث تتدرج طيلة الشهرين اللاحقين حتى أصبحت حالة المواجهة شاملة في مدن الضفة الغربية، وليست محصورة في مدينة القدس المحتلة فقط.

وجاءت حادثة حرق منزل عائلة الدوابشة في 2015/7/31 واستشهاد الطفل الرضيع علي الدوابشة على الفور ومن ثم استشهاد والديه، لتشكل حالة رافعة للحراك خارج مدينة القدس آذنة بعودة المواجهات مع الاحتلال، واشتعال العشرات من نقاط المواجهة في الضفة الغربية، استخدمت فيها الحجارة والزجاجات الحارقة. وبدأت عمليات الدهس والطعن بالتزايد، حيث قام رائد بدوان وهو من بدو القدس بدهس عدة جنود إسرائيليين شمال رام الله، أصيب ثلاثة منهم بجراح متفاوتة، وهي إشارة بأن مسرح العمليات الفردية لم يعد فقط في مدينة القدس بل أصبح الحراك يتسع شيئاً فشيئاً.

وقد أجمعت قرارات الاحتلال اعتبار المرابطين والمرابطات "تنظيمًا خارجيًا عن القانون" الحراك المقدسي، واشتدت المواجهات مع الاحتلال مع استباحته للمسجد الأقصى لثلاثة أيام في 13-14-15/9/2015، حيث تحول المسجد لساحة صمود ومواجهة استطاع المرابطون الثبات على الرغم من الهجمة الشرسة التي قادها الاحتلال وعناصره الأمنية التي استخدمت قنابل الغاز والرصاص المطاطي، إضافة لسواتر حديدية ضخمة. وامتدت المواجهات لتشمل مناطق متعددة في القدس، وأصبح متوسط نقاط المواجهة في القدس المحتلة ومحيطها سبع نقاط أهمها العيسوية، والمسجد الأقصى، وسلوان ورأس العمود.



يتخذ الاحتلال المزيد من الإجراءات لإحياء الحراك المقدسي

وقد اتسمت هذه المواجهات بصغر الفئات العمرية المشاركة فيها، فهم بالغالب فتيان دون الثامنة عشرة من العمر، وقد استطاع هؤلاء بحجارتهم وزجاجاتهم الحارقة إرباك الاحتلال وإصابة عدد كبير من المستوطنين والجنود، ونتيجة لحالة الرعب التي عاشها المستوطنون، استطاعت

الحجارة قتل مستوطن وإصابة آخر في 14/9/2015 بعد أن فقد السائق السيطرة على مركبته إثر رشقه بالحجارة، واصطدم في عمود للكهرباء بأحد أحياء القدس. وفي 16/9/2015 قُتل مستوطن بعد انقلاب سيارته إثر رشقها بالحجارة في حي صور باهر بالقدس المحتلة.

لم يوقف الحراك المقدسي الاحتلال عن تغوله، وبدل أن يعود الاحتلال عن إجراءاته القمعية حاول إيقاف هذا الحراك وفق القاعدة الإسرائيلية، إن لم تجد القوة نفعًا ستجدي القوة الأكبر. ففي 18/9/2015 صدقت لجنة الخارجية والأمن في "الكنيست" على مقترح مقدم من الحكومة يضم سلسلة من الخطوات الانتقامية ضد الفلسطينيين في القدس المحتلة، في مسعى من الاحتلال لقمع كل أشكال المقاومة. وقالت صحيفة "هآرتس" إن الخطة الإسرائيلية الجديدة تقوم على تكثيف وجود عناصر الشرطة الإسرائيلية في مختلف أنحاء القدس وزيادتها بنحو 800 عنصر إضافة إلى كتيبتين من حرس الحدود، وتغيير إجراءات إطلاق النار على راشقي الحجارة والسعي إلى تكريس حد أدنى من العقوبة بالسجن الفعلي على راشقي الحجارة. إضافةً لحصار الأسر المقدسية بالغرامات المالية المرتفعة في حال الإمساك بأحد أبنائها وهو



يلقي الحجارة على المستوطنين، مع تشديد المراقبة الجوية عبر إطلاق عدد من البالونات المراقبة فوق الأحياء الفلسطينية في القدس لنقل الصور بشكل مباشر.

وقد ظن الاحتلال بأنه سيخضع هذا الحراك وبأن إجراءاته كفيلة في إجهاض أي تحركات قادمة، ولكن الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر كان كفيلاً بدحض هذا التصور، فقد سجل أكثر من 130 نقطة مواجهة موزعة في القدس وسائر مدن الضفة الغربية قرب الحواجز والنقاط الأمنية، كما سجل إصابة 11 إسرائيلياً، خمسة جنود وستة مستوطنين. وكانت عمليات القتل التي ذهب ضحيتها كلٌّ من ضياء التلاحمة (21 عاماً) وهديل الهشلمون (18 عاماً)، عوامل أججت من وهج الحراك المقدسي والفلسطيني إذ دحض شهود عيان ادعاء الاحتلال بأنهما يعتزمان تنفيذ عمليات طعن، ما يعني أنّ قوات الاحتلال أعدمتهما بدم بارد.